



نص الاتفاق بين هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والمجلس الوطني السوري المقدم للأمانة العامة للجامعة العربية كوثيقة سياسية مشتركة تقدم إلى مؤتمر المعارضة السوري المنوي عقده تحت مظلة الجامعة العربية في يناير/كانون الثاني/ 2012.

إثر مباحثات امتدت لأكثر من شهر وتخللها تواصل مع قيادة الهيئة والمجلس، اتفق الطرفان على ما يلي:

- 1- رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنبياً.
- 2- حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- 3- التأكيد على صون وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري بكل أطيافه ورفض وإدانة الطائفية والتجيش الطائفي وكل ما يؤدي إلى ذلك.
- 4- نعتز بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية، وتنفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك.

في المرحلة الانتقالية:

أولاً: تبدأ المرحلة الانتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية، وتنتهي بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديمقراطي المدني التعددي والتداولي، وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور.

ثانياً: المرحلة الانتقالية بهذا المعنى هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة ائتلافية إثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب ولا تتجاوز السنة من تاريخ قيامها قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثالثاً: تلتزم مؤسسات الدولة والسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية بالمبادئ الأساسية التالية:

أ - الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.

ب - استقلال سورية وسيادتها ووحدةها، شعباً وأرضاً.

ج - تأصيل فصل السلطات الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

د - حماية أسس الديمقراطية المدنية، (وبشكل أساسي حرية التعبير والتنظيم والتجمهر والتعددية السياسية والتداول على السلطة، واللامركزية الإدارية).

هـ - التأكيد على أن الوجود القومي الكردي جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، وهو ما يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، الأمر الذي لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

و - المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني.

ز - نبذ العنف والتمييز القومي والطائفي والديني والجنسي، والوقوف ضد الإرهاب والاستئصال والفساد، وإلغاء القوانين والقرارات الاستثنائية الصادرة في ظل الدكتاتورية ومباشرة العمل لمعالجة آثارها.

ح - مباشرة مشاريع تنمية مستدامة على الصعيد الوطني وبشكل خاص المناطق الأكثر حرماناً.

ط - التمسك بالتراب الوطني وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوة وتعاون مع الدول العربية وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الإقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سورية الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، بما يخدم المصالح الوطنية العليا والأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

ي - الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ك - الاستفادة من كافة الأطراف والطاقت السورية، داخل وخارج البلاد، من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية وبناء الديمقراطية في الجمهورية السورية.

**بشأن المرجعية القانونية والدستورية:** ينبثق عن مؤتمر المعارضة لجنة مشتركة للعمل الوطني تنسق مواقف المعارضة وتوحد نشاطاتها السياسية والحقوقية والإعلامية والدبلوماسية والإغاثية وتحترم قراراتها الأطراف المشاركة.

برهان غليون: رئيس المجلس الوطني السوري

هيثم مناع: رئيس هيئة التنسيق الوطنية في المهجر

القاهرة في 30/12/2011

**أقر الاتفاق بحضور: وليد البني، هيثم المالح، كاترين التلي، صالح مسلم محمد، محمد حجازي**

**رد الهيئة العامة للثورة السورية على الاتفاق بين برهان غليون وهيئة التنسيق**

**البند الأول والثاني في الاتفاق:**

1- رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنياً.

2- حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

**رد الهيئة العامة:**

إن أي حل تحت مظلة القانون الدولي هو مطلبنا ابتداءً من المراقبين الدوليين وانتهاءً بالتدخل العسكري ولا نشترط أي شرط آخر.

ونقول إضافة إلى ذلك: لو وصلت الأمور إلى حد سيء جداً من المذابح اليومية مع تخاذل المجتمع الدولي عن إقامة القانون

الدولي فإن الشعب السوري متمثلاً بثواره هو من يقرر ضرورة تدخل فردي من إحدى الدول العربية أو غيرها لحماية الشعب السوري. وعلى المجلس الوطني باعتباره ممثلاً للشعب الاستجابة لطلب الشعب.

### موقف الاتفاقية من الجيش الحر:

قولهم: نعتز بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية، ونتفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك.

### رد الهيئة العامة:

على أطراف الاتفاق تحديد موقفها من الجيش الحر بشكل واضح وصريح خصوصاً بعد أن اعتبره الشعب السوري التائر حامياً له، وبمعنى ثاني هو الجيش الذي يعتمد عليه والذي يجب دعمه بكافة أشكال الدعم. وأما بقية جيش النظام فعليه أن يحسم أمره ولا أقل من الوقوف على الحياد إن لم يستطع الانضمام إلى الجيش الحر.

### نص الاتفاقية حول المرجعية بعد سقوط النظام:

قولهم: بشأن المرجعية القانونية والدستورية: ينبثق عن مؤتمر المعارضة لجنة مشتركة للعمل الوطني تنسق مواقف المعارضة وتوحد نشاطاتها السياسية والحقوقية والإعلامية والدبلوماسية والإغاثية وتحترم قراراتها الأطراف المشاركة.

### رد الهيئة العامة للثورة:

الشعب السوري بإرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع هو من يقرر مرجعيته القانونية والدستورية، وليس النخبة المثقفة.

### وأخيراً:

يوجد في الاتفاق كثير من النصوص العائمة العامة التي تحتاج إلى توضيح، لذا لن نرد على شيء منها حتى يتم إيضاح المقصود كي لا يتم الهجوم على معنى محتمل ويكون المقصود غيره.

### لذلك:

نحن نعلن أننا في الهيئة العامة للثورة السورية أننا ضد مثل هذه المشاريع التي لا تزال تريق الدم السوري بالشوارع وبشكل رخيص.

**لذلك:** نطالب جميع القوى السياسية – وللمرة الأخيرة – بالالتحاق بركب المجلس الوطني، وذلك لتوحيد الصف، وإيقاف العنف وإراقة الدماء السورية، وذلك هو مطلب الجميع، ونقول لهيئة التنسيق: دماء السوريين في أعناقكم وأعناق كل شخص يداهن أو يراهن على الدم السوري.

(إن من يدعي الوطنية يجب عليه حفظ الدم السوري أولاً وبأي طريقة؛ لأن الشارع سوف ينزاح عن سلميته باستمرار مثل هذه المشاريع الكاذبة).

ونقول للجميع: إن الصناديق بعد سقوط النظام هي من تحدد وليس الجامعة العربية أو غيرها، فنحن دفعنا ثمن هذه الحرية الغالي والنفيس، وأسأل الله أن يحقن دماء السوريين ويعجل الفرج على المعتقلين.

ونطالب المجلس الوطني باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف العنف وإراقة الدماء وبشكل سريع، وأن يبتعد عن الاجتماعات الطويلة، والمهل الجديدة، وذلك بالضغط بشكل جدي على الجامعة العربية والمجتمع الدولي.

عاشت سورية حرة أبية،،

الهيئة العامة للثورة السورية

